

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على اتفاقية القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية
والصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة فى تمويل

مشروع تطوير المجرى الملاهى القاهرة - الإسكندرية

والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية القرض بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتى بين حكومة
جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة
فى تمويل مشروع تطوير المجرى الملاهى القاهرة - الإسكندرية ، والموقعة
فى القاهرة بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ رمضان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ٢٠٠٥ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٨ يناير سنة ٢٠٠٦ م)

اتفاقية قرض

يبين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

للمساهمة في تمويل مشروع تطوير المجرى الملاحي

القاهرة - الإسكندرية

اتفاقية قرض

إنه فى يوم الأربعاء الثالث عشر من شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٥ م ،

تم الاتفاق بين :

أولاً - حكومة جمهورية مصر العربية

(وتسمى فيما يلى " المقترض ")

و

ثانياً - الصندوق العربى للإغاثة الاقتصادى والاجتماعى

(ويسمى فيما يلى " الصندوق العربى ")

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق العربى أن يمنحه قرضاً للمساهمة فى تمويل مشروع تطوير المجرى الملاحي القاهرة - الإسكندرية والوارد وصفه فى الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية (والمعبر عنه فيما يلى بـ " المشروع ") ،

وبما أن المقترض قد التزم بتغطية باقى التكاليف المقدرة للمشروع من مصادره الذاتية أو من مصادر أخرى وبشروط مقبولة للصندوق العربى ، بالإضافة إلى تغطية أية زيادة قد تطرأ على هذه التكاليف سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية ،

وبما أن من أغراض الصندوق العربى الإسهام فى تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى فى الدول والبلاد العربية ،

وبما أنه قد ثبت للصندوق العربى أهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى دولة المقترض ،

وبما أن الصندوق العربى قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض إلى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة فى هذه الاتفاقية ،

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

(المادة الأولى)

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الأخرى ، السداد ، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق العربي على أن يمنح المقرض ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضاً قيمته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د . ك . (عشرة ملايين دينار كويتي) وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع .

٢ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية قدرها ٣ ٪ (ثلاثة بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - في حالة قيام الصندوق العربي بإصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقرض ، تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع ٥ . ٠ ٪ (نصف بالمائة) سنوياً على أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٤ - تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة إلى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأيّة مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٥ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لأحكام السداد الواردة في الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق :

(أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة في تاريخ السداد ، أو

(ب) قسطاً كاملاً أو أكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد

من الأقساط الأبعد أجلاً .

٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر فى الأول من شباط (فبراير) والأول من آب (أغسطس) من كل سنة .

٨ - أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد فى دولة الكويت أو فى الأماكن الملائمة التى يحددها الصندوق العربى .

٩ - يلتزم المقترض أن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، بالكامل دون أى خصم ، ومع الإعفاء التام من أية ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين دولة المقترض ، أو مطبقة فى أراضيها ، سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

١٠ - يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى معفياً من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين دولة المقترض أو المطبقة فى أراضيها سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

(المادة الثانية)

أحكام العملات

١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية .

٢ - يقوم الصندوق العربى ، بناء على طلب المقترض ، وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التى تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، أو التى يكون المقترض قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض فى هذه الحالة مساوياً لمقدار الدنانير الكويتية التى لزمته فى تاريخ السحب للحصول على العملة الأجنبية .

٣ - يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في أن يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، إما بالدنانير الكويتية ، أو بذات العملات التي دفع بها مبلغ القرض للمقترض أو بالوكالة عنه ، ويجوز للمقترض ، بعد الحصول على موافقة الصندوق العربي ، السداد بعملة أخرى وفق سعر الصرف الذي يحدده بنك الكويت المركزي في وقت السداد .

ولا يعتبر أن السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدنانير الكويتية أو العملة أو العملات الأخرى التي وافق عليها وبمقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على أساس قيمتها منسوبة إلى الدينار الكويتي .

(المادة الثالثة)

سحب مبالغ القرض واستعمالها

١ - يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الأول من نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ م ، إلا إذا وافق الصندوق العربي على ذلك .

٢ - يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي ، أن يقوم الأخير بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا أُلغى القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .

٣ - عندما يرغب المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق العربي تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبيانات والإقرارات والتعهدات التي يطلبها الصندوق العربي .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب أن تقدم مباشرة عقب إنفاق المبالغ المقدمة عنها إلا إذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

٤ - على المقترض أن يقدم إلى الصندوق العربي المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق العربي ، سواء قبل أن يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لإثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل تكاليف البضائع المبينة في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية ، وطبقاً للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .

٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء إلى المقترض أو لأمره .

٨ - ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض بعد انقضاء مدة ٤٨ شهراً من تاريخ قيام الصندوق بسداد أول طلب سحب من حصيلة القرض ، أو في أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

(المادة الرابعة)

احكام خاصة بتنفيذ المشروع وإدارة القرض

١ - يلتزم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف الهيئة العامة للنقل النهري المنشأة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٩ والتابعة لوزير النقل (وتعرف فيما يلي بـ " الهيئة ") أو أية جهة أخرى قد تحل محلها مستقبلاً في الاضطلاع بمهامها ، وتكون مقبولة للصندوق العربي ، ويعهد إلى الهيئة مسئولية تنفيذ المشروع ، على أن تتولى الهيئة مسئولية تشغيل وإدارة وصيانة المشروع بعد اكتمال تنفيذه .

٢ - يتعهد المقترض بتوفير الأموال اللازمة - بالإضافة إلى قرض الصندوق العربى - لتنفيذ كافة عناصر المشروع ، سواء من موارده الذاتية ، أو من مصادر أخرى مقبولة للصندوق العربى ، بما فى ذلك أى مبالغ لازمة بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية لمقابلة أية زيادة قد تطرأ على تكاليف المشروع المقدره ، وذلك حال نشوء الحاجة إليها وفقا لبرنامج تنفيذ المشروع وبشروط وأوضاع تكون مقبولة للصندوق العربى .

٣ - يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع فى المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقا للأسس الإدارية والهندسية والمالية السليمة ، ومن أجل ذلك يتعهد المقترض بالآتى :

(أ) أن تقوم الهيئة فى موعد أقصاه ٣١ تموز (يوليو) ٢٠٠٥ ، أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربى ، بتشكيل وحدة للإشراف على تنفيذ المشروع يرأسها مهندس من ذوى الخبرة والكفاءة العالية ، ويعاونه عدد كاف من المهندسين والفنيين والإداريين الأكفاء ، وتوفر للوحدة كافة الإمكانيات والموارد اللازمة ، وتخول لها الصلاحيات التى تكفل أداء مهامها على الوجه الأكمل ، وأن تعمل الوحدة بالتنسيق مع جهات الاختصاص المعنية وعلى وجه الخصوص وزارة الموارد المائية والنرى والهيئة العامة لميناء الإسكندرية .

(ب) أن تستعين الهيئة ببيت خبرة استشارى متخصص أو أكثر ليتولى إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية ووثائق المناقصات الخاصة بالمشروع ، والمساعدة فى إجراءات تأهيل المقاولين وطرح العطاءات وتحليل العروض ، والإشراف على تنفيذ المشروع ، على أن يتم اختيار الاستشاريين وتحديد إطار عملهم وشروط استخدامهم بالتشاور مع الصندوق العربى .

(ج) أن تقدم الهيئة للصندوق العربى كافة الدراسات والتصاميم التفصيلية والمواصفات ووثائق المناقصات الخاصة بالمشروع وبرنامج تنفيذه ، وأن يتم التشاور مع الصندوق العربى على أى اقتراح بتعديل جوهوى يدخل عليها مستقبلاً .

(د) أن تقوم الهيئة بالتشاور والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية وفى موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربى ، بإعداد خطة شاملة لتنفيذ المشروع يتم من خلالها تحديد كافة متطلبات تنفيذ الأعمال بما فى ذلك الكوادر الفنية والإدارية اللازمة ، وتقديرات التكاليف ، والبرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع ، وأن يوافق الصندوق العربى بنسخة من تلك الخطة للتشاور حولها ، وأن يتخذ المقترض التدابير والإجراءات اللازمة لتمكين الهيئة من تنفيذ الخطة بالكفاءة المطلوبة .

(هـ) أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لاستملاك الأراضى والحقوق المتعلقة بها لتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع ، وأن يوافق الصندوق العربى بما يتم اتخاذه فى هذا الخصوص .

(و) أن تقوم الهيئة بإعداد القوائم والمواصفات الخاصة بالمعدات والتجهيزات الممولة من قرض الصندوق العربى ، وبرنامج زمنى محدد لتوريدها وتركيبها ، وإحاطة الصندوق العربى علماً بما يتخذ من إجراءات حيال ذلك .

(ز) أن تقوم الهيئة بتوفير الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة التى تكفل استغلال المشروع على الوجه الأكمل ، على أن يتم إحاطة الصندوق العربى بقوائم ومواصفات تلك المعدات والتجهيزات وما يتخذ من إجراءات حيال توفيرها بما يتناسب مع البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع .

(ح) أن يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لأعمال الصيانة لكافة مكونات المشروع ، والمعدات والمنشآت والمرافق الداخلة فيه ، على أن يتم ذلك كله طبقاً للأسس الفنية والإدارية السليمة .

(ط) أن تقوم الهيئة بوضع الترتيبات الكفيلة بتشغيل كافة مرافق ومعدات المشروع على نحو متكامل ، وتطبيق أنظمة وقواعد إدارية وفنية ومالية ملائمة لإدارة المشروع .

(ي) أن تقوم الهيئة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦ ، أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربى بإعداد دراسة لتحديد احتياجاتها من الفنيين والكوادر اللازمة لإدارة وتشغيل وصيانة المشروع ، وموافاة الصندوق العربى بنسخة منها ، وأن تقوم فى ضوء ذلك بتوفير العدد اللازم منهم فى موعد يتناسب مع برنامج تشغيل المشروع .

(ك) أن يقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحد من آثار المشروع السلبية على البيئة فى مختلف مراحل تنفيذه وتشغيله وصيانته وذلك فى ضوء نتائج الدراسات البيئية التى تم إعدادها ، وأن يتخذ من الاحتياطات ما يؤمن حماية البيئة البحرية ، ومن أجل ذلك يتعهد بأن يتم اتخاذ كافة الإجراءات من قبل الجهات التى سيعهد إليها تنفيذ وصيانة المشروع واستغلاله للالتزام بتطبيق قوانين حماية البيئة السارية فى جمهورية مصر العربية والقواعد المضمنة فى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة .

(ل) أن تستكمل الهيئة إجراءات تطبيق هيكلها التنظيمى الجارى تعديله ، بما فى ذلك توزيع المهام والاختصاصات والصلاحيات وتوفير الكوادر المؤهلة لشغل الوظائف بما يعزز إداراتها المختلفة ، وأن تحيط الهيئة الصندوق العربى علما بما يتم اتخاذه من خطوات تنفيذية فى هذا الخصوص ، وبأية تعديلات يتم إدخالها مستقبلا على هيكلها التنظيمى ، أو أوضاعها القانونية أو الإدارية أو المالية .

(م) أن تعد الهيئة خطة شاملة لتطوير معهد التدريب التابع لها ، وخطة سنوية لتدريب العاملين بها في ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية ، وما يتصل بذلك من رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الخطط بما في ذلك توفير التجهيزات وأنظمة وبرامج الحاسوب المناسبة ، وأن توافي الهيئة الصندوق العربي بتقارير دورية عن تقدم الأعمال في هذا الخصوص .

(ن) أن يتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين المشروع ومنشآته الأساسية ضد المخاطر المتعلقة بتنفيذه وتشغيله لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

٤ - يتم الحصول على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض عن طريق التعاقد المباشر بين الجهة المنفذة والموردين أو المقاولين وذلك باتباع الإجراءات التالية :

(أ) الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ د . ك (خمسين ألف دينار كويتي) :

يتم الاختيار لأنسب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم أول طلب للسحب بعد التعاقد .

(ب) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ د . ك (خمسين ألف دينار كويتي) :

يتعين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط وأوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويعلن عنها في الصحف العربية الأكثر انتشاراً ، على أن تكون إحداها في دولة المقر ، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل العطاءات ومسودات العقود للحصول على موافقته عليها قبل التعاقد ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذه الإجراءات لمبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٥ - يلتزم المقترض بأن يستخدم البضائع الممولة من القرض فى تنفيذ المشروع ، وأن لا يستعملها فى غير ذلك الغرض دون الحصول على موافقة الصندوق العربى الخطية المسبقة .

٦ - يلتزم المقترض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الإجراءات والأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع ، كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأى عمل قد يعيق تنفيذ المشروع أو تطبيق أى نص من نصوص هذه الاتفاقية .

٧ - يقوم المقترض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها فى موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التى تتفق والعرف التجارى السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه فى حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التى تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل .

٨ - يلتزم المقترض بتمكين ممثلى الصندوق العربى من الاطلاع على سير العمل فى تنفيذ المشروع وإدارته ، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة بمتابعة تنفيذ المشروع واستخدام حصيلة القرض .

٩ - يلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق العربى جميع المعلومات والبيانات التى يطلبها والمتعلقة بالمشروع وإنفاق حصيلة القرض والأوضاع المالية والإدارية للجهة ، أو الجهات القائمة بتنفيذ المشروع ، وفى سبيل ذلك يتعهد المقترض بأن يحيط الصندوق العربى علماً بالتقدم فى تنفيذ المشروع من خلال تقديم التقارير التالية ، فى شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربى :

(أ) تقدم الجهة التى تقوم بتنفيذ المشروع تقريراً ربع سنوى ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من نهاية الفترة التى يغطيها التقرير ، وتقريراً ختامياً (مالى وقنى) خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من اكتمال تنفيذ المشروع .

(ب) تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع نسخة من حساباتها السنوية الختامية وتقرير مدققى الحسابات المتعلق بها ، وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية العام المالى .

١٠ - يتعاون المقترض والصندوق العربى تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض . وفى سبيل ذلك :

(أ) يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها فيما يتعلق بتقديم تنفيذ المشروع والوضع العام للقرض .

(ب) يلتزم المقترض بإخطار الصندوق العربى فوراً بأى عامل من شأنه أن يعيق تنفيذ المشروع أو تحقيق أغراض القرض ، أو ينطوى على تهديد بذلك .

(ج) يتبادل المقترض والصندوق العربى الرأى من حين لآخر بشأن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية وسداد أقساط القرض بانتظام .

١١ - يؤكد الصندوق العربى أن ليس من سياسته أن يطلب إنشاء ضمان عيني مقابل قروضه ، ويقر المقترض من جانبه بأن ليس فى نيته أن يتمتع أى قرض خارجى آخر بأولوية على قرض الصندوق العربى . وفى حالة إنشاء ضمان عيني أو ترتيب أولوية ما على أموال حكومية لكفالة سداد قرض خارجى آخر ، يتعهد المقترض ويلتزم - ما لم يوافق الصندوق العربى على خلاف ذلك - بأن يصبح لقرض الصندوق العربى ، بما فى ذلك الفوائد والتكاليف الأخرى ، تلقائياً ذات الأولوية فى السداد من حيث المقدار والدرجة ، ويقوم المقترض بوضع نص صريح بهذا المعنى فى وثائق الضمان المذكور .

١٢ - لا تسري أحكام الفقرة (١١) من هذه المادة على الضمانات العينية التي يتم إنشاؤها على الأصول والسلع التجارية لكفالة سداد ثمن شرائها أو الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشئها . ويشمل اصطلاح " أموال حكومية " المستخدم في الفقرة (١١) أي أموال أو أصول مملوكة للحكومة أو لأي من الهيئات والمؤسسات والجهات التابعة لها .

١٣ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أية ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين دولة المقرض أو مطبقة في أراضيها ، سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقرض بدفع أية ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٤ - تعتبر جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لإجراءات التفتيش .

١٥ - تتمتع جميع أملاك الصندوق العربي وموجوداته بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء ، أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما ماثل ذلك من إجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

(المادة الخامسة)

إلغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقرض أن يلغى أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق العربي بذلك . على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغى أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - يحق للصندوق العربي بموجب إخطار إلى المقرض أن يوقف سحب أى مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائماً :

(أ) عدم قيام المقرض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أى مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أى اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق العربي .

(ب) عدم قيام المقرض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق العربي بإخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض فى تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أى سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، مالم يمامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض فى أن يسحب أى مبلغ من القرض موقوفاً كلياً أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التى من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق العربي بإخطار المقرض بإعادة حقه فى السحب . على أنه فى حالة توجيه الصندوق العربي إلى المقرض مثل هذا الإخطار ، يعسود للمقرض حقه فى السحب محدوداً بالقدر ، ومقيداً بالشروط المبينة فى الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي لمثل هذا الإخطار لا يؤثر فى أى حق من حقوقه ولا يخل بالجزاء المترتبة على قيام أى سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف .

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائماً ، ووفقاً لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر المقترض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، وتوجيه هذا الإخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغياً .

٥ - أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف لحق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - عند إلغاء جزء من القرض ، يتم تخفيض الأقساط على أساس إعادة جدولة المبلغ المتبقى من القرض طبقاً لعدد الأقساط غير المسددة وفقاً لأحكام السداد الملحق بهذه الاتفاقية .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تسظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من إلغاء باقى القرض أو إيقاف السحب .

(المادة السادسة)

قوة إلزام هذه الاتفاقية - اثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربى والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لأحكامها . ولا يحق لأى من الطرفين أن يحتج أو يتمسك فى أية مناسبة من المناسبات ، بأن حكماً من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً أو غير نافذ استناداً إلى أى سبب كان .

٢ - عدم استعمال أى من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره فى ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه فى الاتفاقية أو باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها لا يخل بأى حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذى لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر فى استعماله أو التمسك به . كما أن أى إجراء يتخذه أحد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه فى أن يتخذ أى إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسعى الطرفان إلى تسوية أى خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودى بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين فى الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض أحدهم ويعين الصندوق العربى المحكم الثانى ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفى حالة استقالة أى محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التى عين بها المحكم الأسمى ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأسمى ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر
يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم
ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم .
وينجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم
المحكم الذى عينه ، فإن لم يفعل عينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب
من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه
خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم جاز لأى من الطرفين أن يطلب من الأمين العام
لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين أعلام رجال القانون العرب ،
ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الأولين .

وتتعدد هيئة التحكيم لأول مرة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ،
وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر
كل من الطرفين .

وتفصل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - فى المسائل المعسروضة عليها ،
وتصدر قراراتها وأحكامها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائى كتابة
وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسليم صورة موقعة منه لكل من الطرفين .
ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً وملزماً
يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكلفون
بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار
تلك الأتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديد ما مراعية فى ذلك كافة الظروف .
ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقه من مصروفات بمناسبة التحكيم بينما تفصل
هيئة التحكيم فى تحديد الطرف الذى يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها
بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والأعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - إذا مضت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الأمر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات .

٦ - تجب الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي إجراء آخر يمكن اتخاذه في صدق المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجرى الإعلان بأية طريقة أو شكل آخر .

(المادة السابعة)

أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابة . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والإخطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق أو بالفاكس إلى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض إلى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ أي إجراء يجسوز أو يجب اتخاذه بنساء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض السيدة وزيرة التعاون الدولي ، أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي .

(المادة الثامنة)

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، إلا إذا قدمت إلى الصندوق العربي أدلة واقية تفيد :

" أن إبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً ، وأنها ملزمة قانوناً للمقترض طبقاً لأحكامها " .

٢ - إذا وجد الصندوق العربي أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإخطار المقترض كتابة بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ذلك الإخطار .

٣ - (أ) إذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف ١٨٠ يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أية مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهى هذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي إلى المقترض . وعند إرسال ذلك الإخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

(ب) كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

(المادة التاسعة)

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، إلا إذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - " المشروع " يعنى المشروع الذى من أجله منح القرض والوارد وصفه فى الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، أو حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والصندوق العربى .

٢ - " البضاعة " أو " البضائع " تعنى المواد والمعدات والمهمات والأعمال والآلات والأدوات والخدمات الوارد ذكرها بالملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض فى حدود المبالغ الموضحة فى الملحق المذكور ، على أن لا تستخدم مخصصات القرض فى تمويل أية ضرائب أو رسوم جمركية أو أية مصاريف أو رسوم أخرى مفروضة بموجب قوانين دولة المقترض .

٣ - " قرض خارجى " يعنى أى قرض مقوم بعملة أخرى غير عملة دولة المقترض .

العناوين الآتية محددة إعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض : وزارة التعاون الدولى - التعاون مع هيئات ومؤسسات

التمويل الدولية والإقليمية والعربية ٨ شارع عدلى -

القاهرة جمهورية مصر العربية .

٣٩١٥١٦٧ - ٣٩١٢٨١٥ (٠٠٢٠٢)

الفاكس :

الصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى

عنوان الصندوق العربى :

المقر الدائم للمنظمات العربية - الشويخ شارع المطار قطعة ٦

ص . ب (٢١٩٢٣) الرمز البريدى (١٣٠٨٠)

الصفاءة - الكويت - دولة الكويت .

إنعربى - الكويت .

العنوان البرقى :

٤٨١٥٧٥٠ الكويت .

الفاكس :

وإقراراً بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في القاهرة في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من نسختين ، كل منهما تعتبر أصلاً ومستنداً واحداً ، وقد تسلم المقترض إحداهما وتسلم الصندوق العربي النسخة الأخرى .

عن حكومة

عن الصندوق العربي للإنماء

جمهورية مصر العربية

الاقتصادي والاجتماعي

(توقيع)

(توقيع)

المفوض بالتوقيع

المدير العام / رئيس مجلس الإدارة

الملحق رقم (١)

أحكام السداد

يسدد مبلغ أصل القرض على خمسة وثلاثين قسطاً نصف سنوي ، وتكون قيمة كل قسط من الأقساط الأربعة والثلاثين الأولى ٢٩٠.٠٠٠ د . ك . (مائتان وتسعون ألف دينار كويتي) وتكون قيمة القسط الأخير ١٤٠.٠٠٠ د . ك . (مائة وأربعون ألف دينار كويتي) وذلك بعد فترة إمهال مدتها خمس سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق العربي بسداد أول طلب سحب من حصيلة القرض .

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين وتطوير خدمات النقل النهري وزيادة دوره فى تلبية الطلب المتنامى على خدمات النقل من خلال رفع كفاءة المجرى الملاحي بين القاهرة والإسكندرية من أجل الإسهام فى تخفيف الضغط على حركة النقل البرى ، وتنمية الاقتصاد القومى للبلاد .

ويتضمن المشروع تنفيذ الأعمال اللازمة لتأهيل وتطوير المجرى الملاحي المذكور من خلال تنفيذ الأعمال البحرية اللازمة لزيادة أبعاد المجرى ، وتأهيل الأهوسة الحالية ، وإنشاء الأهوسة والوصلات الجديدة بما يكفل استيعاب وحدات النقل النهري بمختلف أنواعها بصورة آمنة طوال العام وعلى مدار الساعة . كما يشمل توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لكافة الأهوسة المشمولة فى المشروع وكذلك المساعدات الملاحية اللازمة ، وكافة الأعمال الأخرى المتعلقة بالمشروع ، إضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ الأعمال .

الملحق رقم (٣)

عناصر المشروع واستخدامات حصيلة القرض

أولاً - عناصر المشروع :

تتلخص عناصر المشروع الأساسية في التالي :

١ - الأعمال المدنية :

وتشمل الأعمال التحضيرية ، وأعمال التطهير وحماية الجوانب اللازمة لزيادة عرض وعمق المجرى الملاحي بين القاهرة والإسكندرية عبر الرياح البحري وترعة النوبارية ليكون طريقاً ملاحياً من الدرجة الأولى ، وبما يؤمن الملاحة طوال العام وعلى مدار الساعة . وتشمل الأعمال كذلك زيادة طول هويس المالح الصغير إلى ١١٦ م للسماح بعبور الوحدات النهرية الجديدة ، وإنشاء هويس النهضة الجديد عند الكيلو ١٠٠ ، وتأهيل وصلة بولين لتكون طريقاً ملاحياً من الدرجة الأولى مع إنشاء هويس جديد يربطها بفرع رشيد عند كفر الزيات .

٢ - المعدات والتجهيزات :

وتشمل توفير المعدات الميكانيكية والكهربائية اللازمة للأهوسة المشمولة في المشروع وحمايتها وبواباتها من تصادم الوحدات النهرية . كما يشمل هذا العنصر تزويد المناطق ذات الأولوية بالمنحنيات الحادة ومداخل الأهوسة وغيرها في المجرى الملاحي بعلامات الإرشاد الملاحية الثابتة والعائمة ، إضافة إلى توفير قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة .

٣ - الخدمات الاستشارية :

وتشمل الخدمات الفنية اللازمة لإعداد التصاميم النهائية ووثائق المناقصات ، وطرح العطاءات وتأهيل المقاولين ، والإشراف على تنفيذ أعمال المشروع .

ثانياً - استخدامات حصيلة القرض :

يسهم قرض الصندوق العربي في تمويل عناصر المشروع على النحو التالي :

عناصر المشروع :

النسبة المئوية	المبلغ المخصص	
من إجمالي التكاليف	(مليون د . ك .)	
٤٠ %	٥,٤٠٠	١ - الأعمال المدنية
٩٥ %	٣,٦٠٠	٢ - المعدات والتجهيزات
-	١,٠٠٠	الاحتياطي
	<u>١٠,٠٠٠</u>	المجموع

(فقط عشرة ملايين دينار كويتي)